الالعاب النارية

علي عبدالله مياس

□ .. موضة الالعاب النارية غزت المجتمع اليمني بصورة واضحة للعيان ، بدأ الموضوع بالأعياد والأعراس فلا يتم الفرح والسرور وتكتمل مراسيم المناسبة إلا بعد أن يخلط الجو المحيط برائحة البارود وتنعم السماء بغباره وإلا فإن الفرحة لن تكتمل.. ولا تكون الفرحة أكثر والسرور أشد إذا تم استخدام الأعيرة النارية الحية.

فلا يمكن قبول دخول العروسان قفصهما الذهبي بهدوء لأن هذا عيب ليس بعده عيب لماذا يدخلان بهدوء لابد أن يعلم القاصي والداني أن فلان تزوج لذلك لابد من تحويل اسم القفص الذهبي إلى القفص الناري لكثرة ما يتم اطلاقه من مقذوفات نارية ، منفقين بذلك عشرات الآلاف في الهواء بدلا من شراء الاحتياجات الضرورية أو صرفها أثناء شهر العسل فتكون سببا في اكتمال الفرحة.

مضافا إلى ذلك الازعاج العام وعدم الخروج من المناسبة إلا وهناك شخص مصاب وإن كانت اصابات طفيفة.

ولمسايرة تطورات العصر يكثر الاجتهاد لجلب الأنواع المختلفة ذات الأحجام والأشكال المختلفة حتى في شدة الصوت (القارح).

وتطور الموضوع فلم يعد حكرا لمناسبات الأعياد والاعراس بل اصبح عادة تكرر يوميا وبالذات بالنسبة للأطفال ، حتى أصبحت من أهم الالعاب التي يمارسونها.

وزاد الموضوع ضراوة وايذاء للهدوء والسكينة باستخدام هذه الالعاب التي تصل بعضها في شدة أصواتها إلى أصوات القنابل والأعيرة النارية الحقيقية والتي تخلق الخوف والهلع عند سماعها ، لعدم وجود فارق بين الرصاص والقنابل الحية فلا يستطيع أحد أخذ قسط من الراحة في ظل هذه الأصوات المنكرة ، وكأن هناك معركة تدور مضافا إلى ذلك عدم التفريق بين أي حادث حقيقي يطلق فيه أعيرة نارية وبين من يلعب بهذه الالعاب.

هذه الظاهرة استشرت بشكل كبير جدا ولم يتخذ ضدها أي اجراء من أي جهة كانت؟ رغم الانزعاج الشديد منها.

ولو سألنا أنفسنا ما هي الفائدة من استيراد هذه الالعاب التي ليس منها أي نفع؟ وصرف ملايين الريالات لشرائها وما هو دور الجهات المعنية؟ وهل توجد لديها قائمة بالسلع الممنوعة لعدم وجود أي فائدة لها فتمنع استيرادها فتنهي هذه الظاهرة المزعجة ونوفر ملايين الريالات التي يتم استهلاكها في الهواء. بل تعتبر عاملاً من عوامل زيادة تلويث الهواء بما تصدره من غازات أثناء انفجارها ، ومنها الكربون الذي نعاني من ارتفاع نسبته في الهواء.

فتزيد بذلك تلويثنا للبيئة وإن كان بنسبة بسيطة.. بالإضافة إلى الضوضاء الناتجة عن الأصوات المرتفعة والتي تعتبر من ضمن الملوثات البيئية والتي حدد العلماء أضرارها بصفة عامة على صحة الانسان بتأثيراتها النفسية والبدنية مما حدى بكثير من الدول إلى اتخاذ اجراءات لمنع أو التقليل من الأصوات المرتفعة والمزعجة.

فهل تشعرنا الجهات المختصة بأننا قادرون على انهاء ظاهرة تضر المجتمع ماديا وبيئيا وصحيا فالكل يعاني من هذه الظاهرة فهل ستنتهي؟

نتمنى ذلك وكل عام والجميع بخير وعافية.

القطاع العام كيف يكون منافسا وناجحا ؟!

مهيوب الكمالي

● اعادة هيكلة القطاع العام باصلاح اوضاعه وجعله منافسا حقيقيا كما تحدث بذلك الاخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء عن اصلاح قطاع الكهرباء شملت رؤية واضحة لما يجب ان تسير عليه اعادة بناء القطاعات الانتاجية والخدمية والاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا المجال واستطاعت ان تتغلب على التعثر في اداء وظائف القطاعات الحكومية ولحقت بالدول المتقدمة في صناعتها وفي تقدمها التقني والميكنة الزراعية وجذبت ارقاما مذهلة للاستثمار في الفرص المتاحة وفي مقدمة تلك البلدان التجربة الصينية المشهود لها بالتطور .

فالحرص الذي تبديه الحكومة ازاء اصلاح وضعية القطاع العام يعبر عن مصلحة الشعب والحفاظ على مكاسبه والعمل على الرقي بقطاعاته الانتاجية والخدمية الذي يستهدف الانسان أولا تدريبه وتأهيله لتمكين قطاعات الدولة من المنافسة في الانتاج والجودة والخدمة لكونها المعنية بالنهوض الاقتصادي الوطني وتوسيع مجالاته ونجاحاته لتشمل مختلف المجالات .

ولذلك وضع الاخ رئيس الوزراء اللبنة الاولى لاصلاح القطاع العام والمتمثل باصلاح الادارة وتحديثها للوصول الى الاهداف النبيلة لعملية الاصلاح الاداري واعادة الهيكلة حيث تكمن اهم عناصر النجاح في تغيير الوسائل البيروقراطية الروتينية الى نظام ديناميكي حديث مواكب للتقدم الحاصل في شتى المجالات ويستطيع هذا النظام التفاعل مع المتغيرات العصرية .

ومن الواضح ان القصور في اداء القطاع العام انما يرجع الى التسيب الحاصل في بعض الادارات الانتاجية وتلك التي لاتتبع أساليب التخطيط والبحث العلمي والدراسة والتمحيص لاهداف المنشآت وعلاقتها بزيادة الانتاج وتنفيذ المشاريع الخدمية والعمل على تلبية حاجيات الناس وحل مشكلاتهم وتحسين الظروف المادية والمستويات التأهيلية والتدريبية للكادر العامل في القطاع العام .

والتسيب لايقتصر على تجاهل الخطط اللازمة لزيادة الانتاج وانما وصل الأمر الى تعقيد الاجراءات واتباع وسائل تقليدية في عملية الادارة لاتتناغم مع معطيات العصر ولا مع متطلبات التحديث.

ومن ذلك الروتين القاتل لوظائف القطاع العام يبرز الاختلال القائم في بعض ادارات قطاع الكهرباء والمياه والقطاعين الزراعي والسياحي والجهات المسؤولة عن الاستثمار والانتاج الصناعي وذات العلاقة بتقديم خدمات مباشرة للمواطنين كالضرائب والجمارك ومصلحة الجوازات وغيرها .

ان هذه الامثلة لاتعني بان مايسود في تلك القطاعات هو الجمود لكن بعض اداراتها وغيرها من الادارات في القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى تشهد تدنيا في ادائها وتتطلب سرعة تشخيصها والعمل على تحديثها طبقا لمقتضيات العصر .

وأول متطلبات التحديث هو الارتقاء المباشر بوضيعة الكادر البشري من الناحيتين التعليمية والتأهيلية والعمل على تحسين اوضاعه في بيئة اجتماعية مستقرة تؤهله للقيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه وقيادة القطاع العام نحو النجاح وجعله منافسا في انتاجه وخدماته للمواطنين وفي تعامله مع المستثمرين والشركاء في التنمية .

اما ثاني المتطلبات لجعل القطاع العام قادرا على منافسة القطاع الخاص هو ان يعاد النظر في تخصص القيادات التي تقود هذا القطاع وما اذا كانت هي تمثل حجرة عثرة في نموه وتطوره ومدى قدرتها على التعاطي مع التقدم الحاصل في شتى العلوم ووسائل المعرفة .

وليس عيبا ان تطال عملية التغيير اشخاصا يمكن الاستفادة منهم في مجالات تتناسب مع طبيعة اوضاعهم واحلال متخصصين قادرين على ادارة ارادة التغيير وزيادة الانتاج القومي في البلاد خصوصا وان بلادنا تجري مفاوضات للشروع في عضوية منظمة التجارة العالمية بما يتطلبه ذلك من حضور لمنتجاتنا في الاسواق الخارجية ومن كفاءة في ادارة الانتاج المحلي وتجويده وجعله قادرا على المنافسة مع السلع المستوردة .

وما ينبغي التنبه اليه في عملية اعادة الهيكلة هو ادراك اهمية المصلحة العامة في عملية الاصلاح الاداري والتي تبرز في مضاعفة الانتاج القومي وزيادة ارباح المؤسسات الانتاجية ولدينا انشطة ادارية نموذجية في اداء وظائفها منها ما انجزته وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال وظيفتها .

فضائل الزكاة والصدقة

محمد علي حميد

■، جعل الله سبحانه وتعالى الإنفاق على السائل المحروم من صفات عباده المحسنين الذين وصفهم بقوله جل وعلا: «..كانوا قبل ذلك محسنين. كانوا قليلاً من الليل مايهجعون. وبالأسحار هم يستغفرون. وفي أموالهم حق معلوم. للسائل والمحروم»، ووعد سبحانه وهو الجواد الكريم الذي لايخلف الميعاد بالإخلاف على من أنفق في سبيله فقال سبحانه: «وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين»، ووعد بمضاعفة العطية للمنفقين بأعظم مما أنفقوا أضعافاً كثيرة فقال سبحانه: «من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة».

والصدقة بالأموال من أنواع الجهاد المتعددة بل إن الجهاد بالمال مقدم على الجهاد بالنفس في جميع الآيات التي ورد فيها ذكر الجهاد إلا في موضع واحد، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» رواه أبوداوود.

وفي السنة من الأحاديث المرغبة في الصدقة والمبينة في ثوابها وأجرها ماتقر به أعين المؤمنين وتنأى به نفوس المتصدقين، ومن ذلك أنها من أفضل الأعمال وأحبها إلى الله عز وجل ففي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن أحب الأعمال إلى الله سرور تدخله على مؤمن تكشف عنه كرباً أو تقضي عنه ديناً أو تطرد عنه جوعاً» رواه البيهقي وحسنه الألباني.

والصدقة ترفع صاحبها حتى توصله أعلى المنازل قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالاً وعلماً فهو يتقي فيه ربه ويصل فيه رحمه، ويعلم لله فيه حقاً فهذا بأفضل المنازل» رواه الترمذي.

وهي تدفع عن صاحبها المصائب والبلايا وتنجية من الكروب والشدائد، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «صنائع المعروف تقي مصارع السوء والآفات والهلكات وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة) رواه الحاكم وصححه الألباني.

وجاء في السنة عظم أجر الصدقة ومضاعفة ثوابها، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ماتصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم قلوة أو فصيلة» رواه مسلم.

والصدقة تطفئ الخطايا وتكفر الذنوب والسيئات قال صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ: «الصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار» رواه الترمذي.

وهي من أعظم أسباب بركة المال وزيادة الرزق وإخلاف الله على صاحبها بما هو أحسن، قال الله عز وجل في الحديث القدسي: «يابن آدم أنفق أنفق عليك» رواه مسلم.

كما أنها وقاية من عذاب الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «اتقوا النار ولو بشق تمرة» رواه البخاري.

وهي دليل على صدق الإيمان وقوة اليقين وحسن الظن برب العالمين إلى غير ذلك من الفضائل الكثيرة التي تجعل المؤمن يتطلع إلى الأجر والثواب من الله ويستعلي على نزغ الشيطان الذي يخوفه الفقر ويزين له الشح والبخل وصدق الله إذ يقول: «الشيطان يعدكم ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً والله واسع عليم».

نسأل الله عزوجل أن يجعلنا من المنفقين في سبيله ولا يجعلنا من الأشحاء والبخلاء في طاعته إنه على كل شيء قدير.

فلقد ثبت عن فقهاء الأمة الإسلامية أن للالتزام بأداء الزكاة كما افترضها الله سبحانه وتعالى فوائد عظيمة ينالها الإنسان المزكي خالصة إذا اقترنت الزكاة الواجبة بالصدقة الطوعية فإنها تكون:

- بركة في المال.
- زيادة في الرزق.
- وقاية من العذاب.

وفوق ذلك فإنها تعبير عن صدق الإيمان وقوة اليقين وحسن الظن برب العالمين.

لأن الزكاة أو الصدقة من الأعمال المخالفة لما جلبت عليه النفوس من حب المال واكتنازه، فإنها نالت الصفات العظيمة لأنها برهان على صحة الإيمان وقوة اليقين.

والزكاة كما هو معلوم واجبة على المكلف والمكلف هو من يملك مالاً يخرجه من دائرة الفقر لدائرة الغنى وقد حددتها الشريعة بأنصبة معينة ووضحت أنواعها من زكاة الذهب والفضة إلى زكاة مايخرج من الأرض إلى زكاة الحيوان وزكاة العروض التجارية .. ثم أصناف أخرى يأتي منها النقد وزكاة الفطر والزروع وزكاة الباطن على المؤسسات العامة والخاصة وكذا الأفراد ونحوها.

وإزاء ضعف المردود المالي الزكوي (المحصل) يجب على الحكومة أن تقدم البدائل والأفكار التي تنور بها عقل ووعي المكلف وتضمن أدوات الجباية والصرف الأمينة وعلى قادة الرأي كالخطباء والعلماء أن يعملوا على تفتيح فهم المكلفين نحو شمس الإيمان وهداية الإسلام فبالزكاة تتحقق العدالة في المجتمع وبها يتم القضاء على العديد من أسقام المجتمع فيركز الجميع على مساعي التنمية والنمو الاقتصادي فتبقى الأنشطة السياحية والصناعية والزراعية والاستثمارية آمنة تسهم في بناء وتدوير عجلة البناء الاقتصادي.

الحكمة اليمانية

د. حيدر غيلان

■ عرف اليمنيون منذ ظهور الإسلام بالاعتدال والوسطية، وعدم الغلو، وذلك مصداقاً لقول الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: الإيمان يمان والحكمة يمانية"، فالحكمة لا يمكن أن تكون من صفات أصحاب الفكر المتطرف لأنها تناقض التطرف وتنبذه، فالشخص أو الشعب الموسوم بالحكمة ينبغي أن يتسم بالروية وبالتفكير النير الذي يهتم بجوهر الأشياء، ويمتلك القدرة على اكتشاف ما يضر وما ينفع حاضراً ومستقبلاً، يعرف أن الدعوة إلى الله لا تعني القتل والتخريب ولا تصادر حق الآخرين في التفكير أو تفرض عليهم بالقوة أن يؤمنوا بأفكار أو مبادئ معينة حتى ولو كان هذا الآخر كافراً ولذا نجد أن الله سبحانه وتعالى قرب بين الدعوة والحكمة في قوله جل شأنه ((أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)) فورود الحكمة في الحديث الشريف الذي وصف به أهل اليمن واقتران الحكمة في الآية الكريمة بالدعوة التي تتخذ من الموعظة الحسنة منهجاً لها يدلنا على أن الخطاب الديني المتطرف الذي يلجأ إلى العنف وتكفير من يخالفه في الرأي من المسلمين هو خطاب مخالف لجوهر الدين الإسلامي من ناحية، ومخالف لطبيعة الشعب اليمني الموصوف بالحكمة من ناحية أخرى، ومن هنا نجد أن الجماعات المتطرفة تظهر في اليمن وكأنها نبت شيطاني منقطع الجذور.

ونحن جميعاً نتحمل جزءاً من المسئولية في ظهور هذا الفكر المتطرف في السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من وجود عدد كبير من العلماء المتسمين بالحكمة بما يمتلكونه من وعي ديني وثقافي ورؤية ثاقبة لجوهر الأمور، إلا أننا تركنا المؤسسات الدينية والتعليمية تقع تحت قبضة ذوي الفكر الديني المتطرف فعملوا من خلال خطبهم ومنشوراتهم وتسجيلاتهم الصوتية على تسميم أفكار الشباب وبث روح الفرقة بينهم، وشنوا حملات تشويه منظمة موجهة ضد العلماء المتسمين بالحكمة التي تتطلب الاعتدال والروية بحجة أنهم علماء سلطة وأفتعوا كثيراً من الشباب والشيوخ أن عالم الحق هو الذي يخالف الدولة في كل صغيرة وكبيرة ويدعو إلى الخروج على النظم والقوانين بحجة أنها موضوعة، ويشوه كل إنجاز عظيم في هذا الوطن، ويفقدنا الأمل في التغيير إلى الأفضل فيبدو الحاضر أسوداً والمستقبل أشد سواداً.

فهل يمتلك هؤلاء حكمة، أو موعظة حسنة تخدم الوطن والإسلام، نحن لا نطالبهم بأن يتحول الدعاة والخطباء إلى مادحين يدعون للوالي بعد كل صلاة، وإن كانت هذه سنة السلف، ولكننا نتمنى أن يتناولوا الواقع بموضوعية فيكشفوا له عن إيجابياته وسلبياته بأمانة وصدق بعيداً أن التعصب الضيق والمصالح الحزبية أو المذهبية، فهم في المنابر الدينية لا يمثلون رغباتهم وطموحاتهم الذاتية، وإنما يجب أن يشعروا بأن الدين والمجتمع ولاسيما الشباب أمانة في أعناقهم، فيبتعدوا عن إشاعة الفرقة التي تنافي الحكمة التي وصف بها أهل اليمن من أصدق الناس، ويبتعدوا عن تكفير المخالفين لهم في الرأي لأن الدعوة الحكيمة تكون بالموعظة الحسنة، وليس بالإكراه أو القتل، فالذي يقوم بهذه الأعمال أو ينشر هذه الأفكار المتطرفة لا يمكن أن يكون حكيماً، وعليه أن يتعظ من الأحداث ليعرف أن شعب الإيمان والحكمة لا يقبل التطرف، وأن النجاح الذي حققته اليمن في القضاء على التطرف والإرهاب ليس إلا دليلاً على أن سمة الإيمان المقترن بالحكمة ستظل علامة مميزة للشعب اليمني وقيادته المخلصة، وإن ظهر ما يشذ عن هذه السمة، وذلك مصداقاً للحديث النبوي الشريف ((الإيمان يمان والحكمة يمانية)).

هل تنمي البرامج الحوارية وعي الجمهور العربي ؟!!

د.عبيد الشقصي ●

□ .. أوجدت تقنيات الاتصال الحديثة للمواطن العربي مصادر متعددة للمعلومات والاخبار. ولم تعد الحكومات هي المزود أو المسيطر الوحيد على تقنية الاتصال والمعلومات. فالجمهور العربي اليوم يستطيع ان يشاهد أكثر من مائة قناة عربية ذات ملكية عامة أو خاصة أو مشتركة، ويستطيع ان يتصفح مئات المواقع على شبكة الانترنت وان يستمع إلى مئات المحطات الاذاعية الرقمية اما عبر الانترنت أو الاقمار الصناعية.

ومع وفرة وتعدد هذه المصادر تتعد أيضا الاشكال التي تظهر عليها المعارف والمعلومات من مقالات وقصص اخبارية إلى برامج حوارية واخبارية. ووفق العديد من الدراسات الاعلامية المتعلقة بالجمهور العربي، فإن أكثر ما يتوجه اليه الجمهور العربي من جملة هذه المصادر هي القنوات الفضائية. وأكثر الاشكال البرامجية التي تشد انتباه المشاهد العربي في القنوات الفضائية هي البرامج الحوارية.

فلا تكاد تخلو ساحات اللقاءات والاجتماعات في الديوانيات والمجالس من نقاش حاد مبني على مواضيع مطروحة أساسا في أحد البرامج الحوارية التي تعج بها القنوات الفضائية العربية. وهذا يعني ان البرامج الحوارية أصبحت أحد أهم العوامل في تشكيل "الوعي السياسي" اذا جاز التعبير عند الجمهور العربي.

ولكن هناك أسئلة كثيرة تتعلق ببعض البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية وفيما اذا كانت تساهم فعلا في تنمية الوعي السياسي وتشكيله عند الجمهور العربي أم أنها تساعد على اثارة بلبلة سياسية عنده. فما هي المعايير التي يتم على أساسها اختيار ضيوف هذه البرامج؟ حيث أنه من المعلوم ان كل برنامج حواري له طبيعته الخاصة ولكن أغلبها تركز على عنصر الصراع.

وعنصر الصراع لا يتحقق الا بوجود ضدين يتشادان في الحوار من خلال تبني كل منهما فكرا أو فلسفة مغايرة عن الآخر أو جرهما إلى التضاد. وعنصر الصراع عموما هو أحد أهم القيم الاعلامية التي تحدد ما ينشر وما لا ينشر في وسائل الاعلام.

فأول الاخبار التي تتصدر الصفحات والنشرات هي أخبار الصراع من كوارث وحروب.

ولذلك فليس غريبا ان تركز البرامج الحوارية على قضايا الصراع أو حتى تختلق الصراع نفسه في القضايا التي تطرحها لان ذلك من شأنه أن يجذب انتباه المشاهد.

ولكن إلى أي مدى يمكن ان تقدم البرامج المبنية على الصراع والعراك والصراخ والمشادات صورة منطقية ومتكاملة عن الموضوع قيد النقاش أم أن هدفها يتوقف عند اثارة القضية؟ واذا كانت مسألة الوعي مرتبطة بالهدوء والعقلانية في الطرح والاستخدام المنطقي للمعرفة، فكيف يمكن للبرامج المليئة بالصراخ والعراك أن تحقق هذا الوعي المنشود! بالطبع ستكون المحصلة عبارة عن فوضى سياسية داخل استوديوهات هذه المحطات مطابقة للفوضى السياسية التي تعيشها بعض الشوارع العربية.

ومعنى ذلك أيضا، ان هذه النوعية من البرامج تسعى إلى تأصيل هذه الفوضى في المجتمعات العربية وليس إلى ايجاد حوار هادئ ينهض بالوعي السياسي العربي وينميه؟

والسؤال الآخر يتعلق بالوجهة السياسية التي تحاول هذه البرامج ان تقدمها للمشاهد العربي من خلال طبيعة الحوار والمناقشة. فهل تسعى هذه البرامج إلى تقديم وعي سياسي من منظور المؤسسات الاعلامية القائمة عليها؟ أم من منظور الدولة التي تتواجد فيها؟ أم من منظور ضيوف الحوار؟ أم منظور قوى خارجية تدفع بهذه القنوات والبرامج إلى اتجاه سياسي معين يخدم أغراضها في المنطقة؟ أم أن هذه البرامج تقدم وعيا سياسيا من منظور مصلحة الجمهور العربي وحاجات المجتمعات العربية؟ واذا كان يجب الاعتراف بالدور الذي تلعبه البرامج الحوارية في التغلب على نظام التفكير المغلق الذي ساد الجمهور العربي قبل ثورة الاتصال والمعلومات، فإنه ينبغي أيضا استجواب الأهداف السياسية الكامنة من مناقشة بعض القضايا التي تطرحها على الجمهور العربي.

ويستدعي هذا الاستجواب معرفة العلاقة بين توقيت عرض ومناقشة القضايا وبين الأوضاع الفعلية التي تسود المنطقة العربية؟ عندها فقط يمكن ان نستشف فيما اذا كانت هذه البرامج هدفت إلى تنمية الوعي السياسي عند الجمهور العربي أم إلى زيادة حدة الخلاف والبلبلة عنده.

وخلاصة القول هو ان الجمهور العربي بحاجة إلى تنمية وعيه في تفنيد الرسالة الاعلامية قبل ان تشرع هذه الأخيرة إلى محاولة تنمية الوعي السياسي لديه خاصة وان هذه الرسالة لا تخلو من ايديولوجيات معينة. وليس من المتوقع من الحوارات المليئة بالصراخ والنزاع الا ان توجد صراخا آخر في الشارع العربي وهو الأمر الذي ينبغي الكف عنه حتى نستطيع ان نعي كيف يدار هذا العالم. فكثيرا ما يخرج المشاهد لهذه النوعية من البرامج الحوارية بحيرة أكثر من تلك الكامنة قبل المشاهدة وكثيرا ما تذكي هذه البرامج التيهان الفكري بدلا من التنوير الفكري.

●استاذ بجامعة السلطان قابوس

إيران والمقاربة الأمريكية الجديدة

هشام الضروي

■، خلافاً لما توحي به مظاهر التوتر بين طهران وواشنطن على قاع من النزاع والجدل حول المفاعلات النووية، تحدث تقرير صدر حديثاً عن ضرورة مقاربة جديدة للتفاهم مع إيران على أكثر من مستوى. التقرير يحمل عنوان «إيران: زمن مقاربة جديدة». وقد أعدته «مجموعة بحثية مستقلة» بدعم من مجلس العلاقات الخارجية بإشراف د.زبيغنيو بريجنسكي «المستشار السابق للرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي» ود.روبيرت م.غايتس، مما يضفي عليه هالة خاصة من الجدية، ودرجة معقولة من المصداقية لدى دوائر السلطة والقرار في واشنطن، وذلك بالرغم مما يعانيه مجلس العلاقات الخارجية من استقلالية فكرية ومؤسساتيه إزاء الحكومة الأمريكية. ولكن لا يمكن الاعتقاد أن مثل هذه التقارير تكتب دون أن يقرأها أحد. فالباحثون في هذه الأوساط يعملون من أجل التأثير. وهذا ليس سراً.

التقرير بحجم مائة صفحة، ولن نستعرضه بالكامل، وإنما حسبنا أن نشير في هذه العجالة إلى بعض النقاط والتوصيات المهمة. فمع جود القوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، أصبح التجاور مع إيران في حكم الأمر الواقع وبعد ربع قرن من اندلاع الثورة الإسلامية، يعترف التقرير بأن إيران تمثل «تحدياً قوياً وفرصة للولايات المتحدة». والمشاكل المطروحة على بساط البحث ترتبط باهتمامات واشنطن السياسية والأمنية المتنوعة في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، من ذلك: الانتشار النووي والدعم الحكومي للارهاب والعلاقات بين الدين والسياسة وضرورات الاصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.

وهناك نقاط يؤكد عليها التقرير بشكل خاص، ومنها:

١- ليس من المستحسن تأجيل الحوار مع إيران إلى أن يتم حل قضية الطموحات النووية، فكما فتحت الولايات المتحدة قناة للحوار والعلاقات البناءة مع الصين- وقبلها مع الاتحاد السوفياتي السابق- بالرغم من تحفظها على بعض سياساتها، يمكن أن تفعل نفس الشيء مع إيران.

٢- عوض السعي إلى «صفقة كبرى» مع طهران، فسيكون أكثر واقعية انتقاء محاور للتقارب يمكن أن تجمع البلدين حول مصالح مشتركة، والتدرج شيئاً فشيئاً.

٣- العقوبات الاقتصادية من طرف واحد لم تأت بنتيجة. لذلك يوصي التقرير باستعمال سياسة أخرى تعتمد التشجيع على أساس أن المبادلات التجارية والاقتصادية قد تكون أكثر فائدة.

٤- ينبغي أن تشجع الولايات المتحدة الديمقراطية في إيران دون استعمال خطاب محوره تغيير النظام، مما قد يثير ضدها حساسيات وطنية.

٥- ينبغي استغلال التغييرات التي وقعت في كل من أفغانستان والعراق لفتح حوار حول مسائل تهم الطرفين، مثل الاستقرار الاقليمي وربما أيضاً الارهاب والانتشار النووي.

ويؤكد التقرير في هذا السياق أنه يتعين على الولايات المتحدة فتح حوار مباشر، أي استئناف وتوسيع مفاوضات جنيف التي استمرت لمدة ١٨ شهراً مع إيران، في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر. وهذا الحوار قد يتهيكل حول «تشجيع الانخراط الإيراني الأيجابي في عملية دعم سلطة الحكومتين العراقية والأفغانية وإعادة بناء الاقتصاد». وفي هذا الإطار، فإن إعلان مبادئ من نوع إعلان شانغاي ١٩٧٢ «مع الصين» يمكن أن يعطي خطوطا عامة لالتزام إيراني- أمريكي جديد ويحدد أهدافاً مشتركة للحوار.

نكتفي بهذا القدر من المعلومات عن هذا التقرير الهام، مع التذكير بأنها مجرد مقاربة من مجموعة مستقلة «وإن كانت ذات تأثير» وأنه في المقابل توجد مقاربات أخرى قد لا تتبنى بالضرورة هذا التمشي، بل قد تعارضه تماماً لتتبنى مفاهيم أكثر صدامية.